

السكان العرب البدو في القرى غير المعترف بها في النقب: بين مطرقة "برافر" وسندان "غولديبرغ"

بقلم: د. ثابت أبو راس
مدير مشروع "عدالة" في النقب

تقديم

عشية التناثم للجنة البرلمانية لرقابة الدولة التابعة للكنيست، يوم 28 آذار 2011، للتداول في "تقرير برافر"، قام هذا الجسم الحكومي عام 2009 لتنفيذ توصيات تقرير غولديبرغ، جرى تسريب الصيغة التالية للتوقيع عليها: "مسودة 12 - طاقم تطبيق "تقرير غولديبرغ" لتسوية سكنى البدو في النقب". وكان العنوان الثانوي للوثيقة كما يلي: "مسار مقترح لتسوية سكنى البدو في النقب". في جلسة اللجنة التي شارك فيها مدير عام وزارة الداخلية، اتهم رئيس اللجنة البرلمانية لرقابة الدولة، عضو الكنيست يوثيل حسون، أعضاءها بانعدام الشفافية وإخفاء المعلومات والمماطلة، كما انتقد أعضاء لجنة "برافر" لعدم قدرتهم "على إعطاء أجوبة واضحة"، بما فيها موعد انتهاء اللجنة من عملها وتقديم توصياتها والتقرير النهائي.

طاقم "برافر" برئاسة إيهود برافر، مدير التخطيط السياسي في مكتب رئيس الحكومة، شمل كلاً من: المعماري شماي أسيف، رئيس مديرية التخطيط في وزارة الداخلية سابقاً؛ السيد يارون بيبي، رئيس مديرية أراضي إسرائيل؛ السيد يهودا بخار، رئيس سلطة تسوية سكنى البدو في النقب؛ السيد شارون غامبشو، نائب مسؤول عن الميزانيات في وزارة المالية؛ المحامية ساريت دانه، نائبة المستشار القضائي للحكومة، وزارة القضاء؛ آفي هيلر، مسؤول عن لواء الجنوب في وزارة القضاء؛ والمراقب شالوم بن شلمون، مستشار لواء الجنوب في شرطة إسرائيل للشؤون العربية.

سيحاول هذا المستند أن يحلل الأحداث والمداولات التي سبقت كتابة هذا التقرير، وأن يُقيّم جودة توصيات تقرير برافر وإمكانيات تطبيقها.

سياسة الحكومة تجاه البدو في النقب في السنوات 1948-1980

تركزت السياسة التي اتبعتها الحكومة الإسرائيلية تجاه البدو في النقب في العقود الثلاثة الأولى على قيام الدولة، في ثلاثة مواضيع. الأول: الرغبة في تركيز البدو في النقب في منطقة تُسمى "المنطقة المُسيّجة". تقع هذه المنطقة جنوبي وشرقي بئر السبع، وهي بغالبيتها السّاحقة منطقة مُقفرة، تحدّدت مساحتها بقرابة 1.5 مليون دونم من مساحة النقب التي تبلغ حوالي 13 مليون دونم¹. وقد استكمل نقل البدو إلى هذه المنطقة في العام 1954، وفي السنة ذاتها منحت الحكومة المواطنة الإسرائيلية للبدو في النقب. وقد مرّت هذه العملية المركّبة من دون صعوبات نتيجة لهيمنة الحكم العسكري وطغيانه، الذي ساد في الحيز العربي حتى العام 1966. الخطوة الثانية التي اتبعتها الحكومة تجاه البدو تمثلت في قرار تمدينهم. وقد اتخذ هذا القرار في العام 1962، ونصّت على إقامة ثلاث بلدات بدوية في النقب: تل السبع، رهط والكسيفة. وقد وسعت قرارات أخرى بهذا

¹ في عهد الحكم العثماني والانتداب البريطاني، سيطر العرب البدو حينها على 12.6 مليون دونم من النقب (رانغوالا، 2004: 419)

الصّدّد من عملية "التمدين" إلى اربع أماكن أخرى. واليوم يعيش أكثر من نصف البدو في بلدات مُعرّفة على أنها مدينية. وقد كان الهدف من وراء التمدين سيطرة الدولة على الأراضي التي امتلكها البدو، وفي المقابل تزويدهم بالخدمات والبنى التحتية الحكومية والبلدية ومنع انتشارهم على مساحات واسعة.

وتمثلت الخطوة الثالثة في سياسات الحكومة تجاه البدو، في محاولة لحلّ مسألة الملكية البدوية على الأراضي في النقب. وقد استند أول اقتراح تسوية حكومي في هذه المسألة على توصيات لجنة برئاسة المحامية بليناه ألباك من وزارة القضاء والتي نشرت يوم 1976. ومع أنّ اللجنة قضت بأنّ أراضي النقب كانت أراضي تتبع لتصنيف "الموات" (أراض "ميتة" غير ملائمة للاستصلاح)، إلا أنها صدّقت على منح تعويض أراض جزئيّ بقيمة 20% لأولئك الذين ادّعوا الملكية على أكثر من 400 دونم. في مقابل اقتراح التسوية هذا، طرأ تشديد على سياسة الحكومة تجاه البدو. وانعكس هذا التشديد في فرض تطبيق القانون في مجالات البناء والرعي وإقامة الدورية الخضراء (1977)، التي كُلفت بتطبيق القانون من دون مهادنات (سفيرسكي، 2005).

إلا أنّ التغيير الأكبر الذي حصل في سياسات الحكومة تجاه البدو حصل في العام 1998، مع إقامة اللجنة الوزارية لدفع وتعزيز البدو في النقب ومع إقامة "مديرية تطوير البدو في النقب"، التي استخدمت كأداة لتطبيق السياسات الحكومية في هذه المسألة. وقد اعترفت الدولة -ولأول مرة- بالحاجة لإجراء نقاش منظم وواضح حول مكانة السكان البدو في النقب، وعبرت عن رغبتها في الاعتراف بقرى أخرى إلى جانب البلدات السبع التي سبق واعترفت بها.

تتمثل خلاصة مسألة الأراضي في النقب بالحاجة لتسوية الأراضي في النقب الشمالي، وهي عملية بدأت في العام 1971. وتتعترف الدولة بوجود دعاوى البدو ومطالبهم، إلا أنهم ليسوا أصحاب أراض وهم في أفضل الأحوال أصحاب حق في "الوصاية" تمنحهم إياها الحكومة كبادرة حسن نية، وذلك وفق سياسات الحكومة التي تبنتها المحاكم. وتبلغ مساحة الأراضي التي يسكنها البدو، الذين يشكلون 30% من سكان النقب بأكمله -في البلدات المعترف بها، في القرى المعترف بها وفي القرى غير المعترف بها- قرابة 260,000 دونم، ما يشكل قرابة 2% من المساحة العامة. من بين هذه الأراضي يستخدم سكان القرى غير المعترف بها قرابة 180,000 دونم، ما يشكل 1.4% من الأراضي. وتقدّر مساحة الأراضي الشاملة التي يطلبها البدو بقرابة 5.4% من مساحة النقب. وقد قدّم البدو الذين ظلوا في النقب بعد العام 1848، ما مجموعه 3,220 دعوى تتعلق بـ 775,863 دونماً (الهزيل، 2003).

منذ بدء عملية تسوية الأراضي وحتى اليوم، نجحت الدولة في التوصل إلى تسوية مع السكان البدو تتعلق بـ 205,675 دونماً فقط (قرابة 18% من مجمل الأراضي التي يدّعي ملكيتها البدو)، مقابل 380 دعوى (قرابة 12% من مجمل الدعاوى). وثمة قرابة 150,000 دونم موجودة في تسويات مُنْفَق عليها، وهي تقع في داخل الخارطة الهيكلية التابعة لقرى أبو بسمة (تقرير غولديبرغ، 2008). وثمة قرابة 50,000 دونم تم نقلها من أيادي البدو لدولة اسرائيل تخصّ قرارات محاكم سارية في دعاوى مُضادة جارية. وقد بلغ حجم الأراضي التي لم تُسوّ مكانتها في تموز 2008، قرابة 592,000 دونم تتبع لـ 2,749 دعوى قضائية (المصدر السابق). ولكن من الهامّ بمكان أنّ نتذكر أنّ البدو قد سبق وقدموا دعاوى قضائية خلال السنوات الأولى التي تلت إقامة الدولة. وقد أسسوا هذه الدعاوى على وثائق تثبت دفعهم للضرائب المفروضة على هذه الأراضي، حتى قبل قيام

الدولة. وقد رفضت الحكومة تقبل هذه الوثائق بآداء عدم إجراء اتفاق أراضٍ في النقب وعليه لا يمكن الاعتراف بملكية رسمية للبدو على الأراضي التي يدعون ملكيتها (بورات، 2000:457).

لجنة غولدبرغ وتوصياتها

في يوم 28 تشرين الأول 2007، فرضت الحكومة على وزير البناء والإسكان تعيين لجنة "توصي أمام الحكومة بسياسة لتسوية سكنى البدو في النقب، وبضمن ذلك بلورة اقتراحات وتعديلات تشريعية". وقد حظيت اللجنة بتفويض واسع وصلاحيات كبيرة. وفي يوم 23 كانون الأول 2007 عين وزير البناء والإسكان لجنة من ثمانية أعضاء، ترأسها قاضي المحكمة العليا (المتقاعد) إلعيزر غولدبرغ. كما عين في اللجنة ممثلان اثنان من البدو من سكان البلدات في الجنوب. في كانون الثاني 2008 دُعي ممثلو الجمهور للممثل أمام اللجنة. وخلال خمسة أشهر أجرت اللجنة أكثر من 25 جلسة واستمعت إلى أكثر من 120 شاهدًا وممثلي جمهور وممثلي مؤسسات وباحثين وأكاديميين وممثلي الحكومة على مختلف أذرعها. وفي يوم 11 كانون الأول 2008 قدّمت اللجنة تقريرها إلى وزير البناء والإسكان، زئيف بويم.

وعلى رأس توصياتها، قضت اللجنة بأنه "لا يوجد أيّ تبرير كي تتعامل الدولة مع السكان البدو في هذه البلدات بشكل يختلف عن تعاملها مع سائر مواطني الدولة" (غولدبرغ، 2008:1). وأوصت اللجنة بالاعتراف بغالبية القرى غير المعترف بها وبتأخذ قرار بأنّ المباني غير القانونية القائمة "في نطاق خارطة هيكلية سارية، والتي لا تمس بتطبيق الخارطة"، سيُعترف بها كمبان "رمادية" - وهو تعريف سيُمدّد لشرعنة هذه المباني. ويتناول التقرير بالتفصيل حجم التعويضات المطلوبة، بما فيها التعويض بوساطة أراضٍ، والتي -خلافًا لتوصيات إلباك- سُنحسب ابتداءً من الدونم الأول في الدعاوى القائمة على الملكية. كما تقررت تدابير لتخصيص أراضٍ بديلة وجداول زمنية لتطبيق استخلاصات اللجنة. كما أوصت اللجنة بإقامة جهة تخطيطية جديدة إلى جانب اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء في لواء الجنوب، تُسمى "قلتاب" (لجنة تسوية السكنى البدوية في النقب). وأوصت اللجنة أيضًا "بعدم غضّ الطرف عمّا يخص تطبيق القانون" وقضت بأنّ توصياتها هي تسوية عادلة بين الدولة وبين البدو. وقد اقترح التقرير المكتوب بلهجة تصالحية وإيجابية -خلافًا للجان التي تطرقت إلى مسائل تخصّ البدو في السابق- منح البدو "حق ملكية" على الأراضي، انطلاقًا من الأخذ بعين الاعتبار "للصلة التاريخية" بينهم وبين هذه الأراضي. ومع ذلك، يجب أن نذكر أنّ التحفظات الكثيرة التي عبّر عنها أعضاء في اللجنة، أضعفت قليلًا من قوة هذا التقرير ومن مكانته.

وقد بارك المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها على التوجّه الجديد الكائن في التقرير، وأعلن أنه في حال قبول توصيات اللجنة، وخصوصًا في مسألة الاعتراف بالقرى غير المعترف بها، فإنّ هذه التوصيات يمكن أن تشكل أرضية ملائمة لتغيير سياسات الحكومة (المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها، 2008). من جهة أخرى، قال "المجلس" إنّ اللجنة أخفقت في طرح حلّ عادل للسكان البدو، لأنها "لا تلبّي ولو قسطًا صغيرًا من احتياجات المجتمع" ولا تقترح حلًا لغياب الخدمات الفورية للسكان، مثل توفير البنى التحتية للكهرباء والماء وجمع النفايات والخدمات الطبية. وادّعى "المجلس" أنّ اللجنة لم تقترح جدولًا زمنيًا معرّفًا لتطبيق الخطة، وهي تُكرّس أجهزة وطرقًا فشلت في الماضي. وقضى "المجلس" أيضًا بأنّ "التقرير مُخيّب للأمال ولم يُرسّ الحلّ

العمليّ لفضّ النزاع". ومع أنّ لجنة غولديبرغ تبنت مبدأ الاعتراف بالقرى كوسيلة لحلّ النزاع — وهو الأمر الذي يكتسب أهمية تاريخية— إلا أنها "لم تعترف بالغبين التاريخي اللاحق بالبدو" (المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها، 2008).

لم تُطبّق توصيات التقرير حتى الآن مما حدا بالقاضي غولديبرغ إلى انتقاد هذا الأمر، بقوله: "مرّت سنة ونصف السنّة على نشر تقرير لجنة غولديبرغ، ورغم أنّ الحكومة الإسرائيلية تبنته بشكل رسمي، إلا أنها لم تقم بأية خطوة من أجل تطبيق توصياته... مشاكل البدو تستوجب الحاكميّة والميزانيات. يبدو أنّ هذين العنصرين لم يتواجدا حتى الآن" (موهر، 2010).²

تقرير الباحثة تلما دوخين

الخارطة الهيكلية اللوائية ("تمام") 4/14/23 هي خطوة قانونية لخصت خرائط هيكلية كثيرة من أجل خلق حاضرة (متروبولين) بئر السبع وحلّ مسألة القرى غير المعترف بها. وقد أودعت هذه الخارطة في المجلس القطري للتخطيط والبناء في تشرين الثاني 2006. وخولّ "المجلس القطري" اللجنة لتخطيط المسائل المبدئية، جسم مختص داخل "المجلس القطري"، بالنظر في الاعتراضات التي ستقدّم على الخارطة الهيكلية.

وقد عينت وزارة الداخلية المحامية والمخططة تلما دوخين من أجل معالجة الاعتراضات على الخارطة الهيكلية اللوائية 23/14/4 لمتروبولين بئر السبع. وذكرت الباحثة في التقرير الذي أعدته تقديم 37 اعتراضاً (من بينها اعتراضات قدّمتها "عدالة"- المركز القضائي لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل) تطرقت إلى الاعتراف بـ 52 بلدة وتجمعات أخرى مختلفة. ويتراوح عدد السكّان في كلّ قرية وقرية مقترحة للاعتراف بين 500-5000 نسمة (دوخين، 2010).

تمحورت إحدى نتائج تقرير غولديبرغ في تعيين وضبط توصيات الباحثة تلما دوخين، التي قدّمت للمرة الأولى في كانون الأول 2008 وجرى تعديلها في حزيران 2010، وقبول توصيات الباحثة دوخين بما يخصّ الاعتراضات التي قدّمت على الخارطة الهيكلية 23/14/4 لمتروبولين بئر السبع. ونصّت توصيات الباحثة دوخين على وجوب الاعتراف بـ 14 بلدة جديدة.³ فيما يلي تفصيل توصيات الباحثة:

الرقم	قرى أوصى بالاعتراف بها	هدم ونقل القرية كلها إلى منطقة جديدة	هدم ونقل جزء من القرية	هدم ونقل إلى البلدات
1	الحمرة	السرة	الصرايعة	المساعدية
2	بئر الحمام	المزرعة	أم رتام	المكيمين

² بموازة إقامة لجنة غولديبرغ، قرّرت الحكومة إقامة سلطة تنفيذية لتسوية سكنى البدو في النقب. ومن المفترض أن تعمل السلطة كشركة عامة وأن تقوم بتدبير وتسوية سكنى البدو خلال خمس سنوات، بالاستناد إلى توصيات غولديبرغ. وقد عُيّن العميد يهودا بخار (متقاعد) مديراً للسلطة.
³ أوصى الباحث في الاعتراضات المقدمة على الخارطة الهيكلية اللوائية بالاعتراف بأب الحبران، الغرة، خشم زنة، ضحية، أم الميلة، وإخلاء قرى أخرى مثل وادي النعم والسر جنوبي بئر السبع، وتخصيص مساحات بديلة لها. كما أوصى الباحث بشمل قرى مثل القرين وتلاع رشيد مع القرى المعترف بها وعدم الاعتراف بالعراقيب وطويل أبو جروال وعويجان والمكيمين. دوخان، 2010.

3	بئر المشاش	قطامات	الباط	عويجان
4	زرنوق	غزة	تل الملح	طويل أبو جرول
5	الزعرورة	المذبح	خربة الوطن	أبو صلب
6	رخمة**	وادي المشاش	خشم زنة	البحيرة
7	ام متنان	وادي النعم		القرين
8	ضحية	السر		العقبي
9	أم الميله	سعوة		العراقيب/كركور
10	خربة زباله			وادي جوين
11	الصدير			تلاع رشيد
12	الغرا			قطامات الشرقية
13	عتير/ إم الحيران*			صواوين
14	تل عراد*			

*تدخل مكتب رئيس الحكومة لمنع الاعتراف بهذه القرى.

** ضمّ إلى يروحم كحيّ.

تقرير "برافر"

ورد في مطلع تقرير "برافر" أنّ "الحكومة عينت طاقماً لتطبيق تقرير لجنة غولدبرغ، كما أُلقيت عليه مهمة الجسر بين أهم مضامين التقرير وبين التحفظات منه، التي قدمها الكثيرون من أعضاء اللجنة (تقرير برافر، 2011: ص 3)". كما ورد في تقرير "برافر" أنّ "طاقم التطبيق نفذ توجيهات الحكومة التي نصّت على أنّ المسار الذي يقترحه تقرير غولدبرغ سيشكل أساساً لعمله، من خلال فحص التحفظات التي قدّمها أعضاء لجنة غولدبرغ على التقرير، والبتّ بشأنها (تقرير برافر، 2011: ص 4)".

اللغة التي كُتبت فيها التقرير والروح التي ميّزته -اللتان سُرّبنا إلى الإعلام- لم تتركنا أيّ مكان للشكّ في أنّ إيهود برافر ينوي تطبيق توصيات التقرير بشكل أحاديّ الجانب، من خلال الاستعانة بجميع الوسائل ومن ضمنها اللجوء إلى القوة عند الحاجة. إنه إيهود برافر نفسه الذي أعلن في في مؤتمر هرتسليا عام 2006، بكونه نائب مجلس الأمن القومي (وهو جسم مؤلف من ضباط جيش متقاعدین رفيعي المستوى) أنّ "الدولة قد سبق وأبدت قدرة على مواجهة تحديات مركّبة من الناحية التنظيمية والموازناتية والقضائية أثناء تنفيذ فكّ الارتباط (عن غزة). وفيما يخصّ مسألة البدو أقترح تبني مبدأ مشابهاً...".

قراءة معمّقة في تقرير لجنة "برافر" تفضي إلى أنّ التقرير ليس تقرير تطبيق وعلاقته بتقرير غولدبرغ علاقة واهية جداً. هذا تقرير جديد لم يأخذ بالحسبان قرار الحكومة رقم 4411 الصادر يوم 2009/1/18، والذي

نصّ على أنّ "الحكومة ترى في المسار الذي اقترحتة لجنة غولدبرغ أساساً لتسوية وترتيب سكنى البدو في النقب"، ولا ينفذ القرار المتعلق "ببلورة سياسة تأخذ بعين الاعتبار احتياجات السكان البدو ومطالبهم المتعلقة بحقوقهم على الأرض واحتياجات الدولة ومواردها من أراضٍ وميزانيات (تقرير برافر، 2011: ص 3)". كما يقترح التقرير مبدأ تعويض بقيمة 50% فقط بواسطة أراضٍ، لقاء أراضٍ كانت في دعاوى ملكية قابضة. بينما في الدعاوى التي تخصّ الأراضي غير المُدارة على يد المُدّعين يُدفع تعويض ماليّ مع إمكانية تحويله إلى شراء قطع أراضٍ سكنية في إحدى البلديات البدوية. وبالرغم من الارتفاع الحاصل على نسبة الأراضي المقترحة على البدو منذ الاقتراح الذي تقدّمت به المحامية بليئاه إلباك العام 1971، إلا أنّ هذا الاقتراح لا يزال بعيداً عن مطالب البدو. وبناءً على هذه النسب، فإنّ البدو سيحظون بما حجمه 180,000-200,000 دونم من مجمل الدعاوى المتبقية التي قدموها والبالغ حجمها قرابة 600,000 دونم.

فارق أساسي آخر بين وثيقة غولدبرغ و"برافر" يشير إلى احتواء تقرير غولدبرغ لمقولة أخلاقية تعترف بالصلة التاريخية بين البدو وأراضيهم وبمجرد كونهم "ليسوا غزاة" وكونهم مواطنين يستحقون التمتع بالمساواة في الحقوق في الدولة. أضف إلى ذلك أنّ تقرير غولدبرغ نصّ على مبدأ الاعتراف بالقرى غير المعترف بها "قدر الإمكان"، فيما يسود التقرير الجديد، الذي لا يذكر ولو اسم قرية واحدة، نوعاً من الضبابية بخصوص هذه المسائل، ولا يجري الحديث عن اعتراف بقرى جديدة بل عن "إقامة بلدات جديدة".

وعلى المستوى التخطيطي، لم يُشرك مستند "برافر" الجمهور العربي-البدوي في تقرير مصيره ولم يسمع منه. وهو يقترح مساراً تخطيطياً جبرياً رغم أنه يضمن "عرض السياسة المقترحة على الجمهور البدوي قبل طرح مشروع القانون على طاولة الكنيست (تقرير برافر، 2011: ص 3)".

أضف إلى ذلك أنّ التقرير المقترح لا يأخذ الواقع الخاص بالأراضي والتخطيط في النقب بالحسبان. كما أنه يميّز بين البدو الساكنين على أراضيهم وبين أولئك الذي اقتلعتهم الحكومة الإسرائيلية الأولى ونُفوا إلى المنطقة السياج بعد إقامة الدولة. ويُطلب من هؤلاء الناس الذي يطالبون بأراضيهم غربي النقب التنازل عن هذه الأراضي والاكتماء بتعويض مادي. كما أنّ التوصيات تميّز بين المواطنين اليهود والعرب الذين يسكنون إلى جوار بعضهم البعض. وهو ينصّ على مبادئ تخطيطية تتعلق بـ "كبير، وازدحام، وتواصل وقدرة على التحمل"، في حين أنّ مثل هذه المبادئ غير قائمة في البلدات اليهودية الصغيرة. ناهيك عن أنّ هذا المستند يُلغي مبدأ تجميد هدم البيوت و"تبييض" بيوت العرب البدو، ويهيئ الأرضية لدى الرأي العام لهدم جارف للبيوت، في الوقت الذي يقوم بتبييض مزارع أفراد لليهود في النقب.

تشكل عملية التخطيط ومدى العمل على التنفيذ (التي تشمل جدول زمني غير واقعي، تدوين التوصيات للقانون وغيرها) مصدراً للقلق العميق بين السكان البدو. فهذا المستند يقترح تخطيطاً مُقيّداً ولا يقترح تخطيطاً تطويرياً يأخذ بعين الاعتبار مستقبل السكان البدو. وينصّ الحلّ المقترح على أنّ "تخصيص الأراضي للسكن سيجري وفق الحاجات الآتية للسكان الموجودين". وكلّ هذا مشروط وسيتم في ضمن عملية تخطيطية سريعة لن يجري تطبيقها "إلا بعد تسوية دعاوى الملكية والترتيبات الأخرى التي سُمّكن من إقامة البلدات بشكل فعلي" (تقرير برافر، 2011: ص 24). في المقابل، ينوي طاقم التطبيق تجاهل الخارطة الهيكلية اللوائية إذا اقتضت الحاجة لذلك. "نشدد على أنّ "تمام" لا تشكل نهاية عملية اتخاذ القرارات بما يتعلق بسكنى البدو الدائمة، بل هي إطار مُحتمل. قواعد التخطيط والاعتبارات المتعلقة بالتكلفة والاحتياجات النابعة من الظروف الميدانية، يجب أن تتبلور لتصل إلى خطة إسكان شاملة (ص 18)".

كما أنّ لغة مستند "برافر" تمنح مساحة مناورة كبيرة لصالح مكتب رئيس الحكومة ولرئيس الحكومة نفسه. فضلوع رئيس الحكومة في الموضوع بشكل شخصيّ وحقيقة قدرته على أن يمارس بنفسه الحق في استثناء مناطق بأكملها نتيجة لأسباب عديدة تخصّه وحده، هما أمر جديد وموضع ريبة. كما سيُقام مركز تطبيق تنظيمي في مكتب رئيس الحكومة. وقد سبق وقام رئيس الحكومة ننتياهو بخطوة واحدة قبل عدة أشهر عندما تدخل ومنع الاعتراف بقريتي عتير-إم الحبران وتل عراد، والتتين أوصت بالاعتراف بهما اللجنة لتخطيط المسائل المبدئية (عدالة، 2010). أضف إلى ذلك، وكل مكتب رئيس الحكومة في تشكيل فريق تنفيذي لأجل تطبيق توصيات التقرير التي أشارت إلى مدى حرية التصرف للحكومة الإسرائيلية ومدى ضعف البدو في النقب.

تلخيص

نحن نشهد في السنوات الأخيرة نشاطًا واسعًا في النقب في إطار الخطة القومية لتطوير النقب 2005-2015، والتي تعود بالخير والفائدة على سكان النقب اليهود. في المقابل، تشمل السياسات المقترحة في ضمن هذه الخطة، محاولة لحلّ مسألة الأراضي التابعة للعرب البدو في النقب والاعتراف بقراهم. إلا أنّ سياسة الحكومة الإسرائيلية -وفق المستند موضوع الحديث، مستند "برافر"- كانت وما تزال تتمحور في سلب أراضي البدو وحشرهم في بلدات والاعتراف بجزء من قراهم فقط من دون إشراكهم في صوغ مستقبلهم. وبالرغم من ورود لهجة إيجابية في تقرير غولدبرغ إلا أن مستند "برافر" يُحبط ويقلل من قيمة ما جاء في تقرير غولدبرغ.

كما أنّ تقرير "برافر" الذي يلغي دعاوى البدو على الأراضي التي لا يسكنون عليها ويكتفي بتقديم تعويض أراض بقيمة 50% لقاء الأراضي التي يسكنون عليها، غير قابل للتطبيق. هذا ما يتضح من النقاش الذي دار بين أعضاء اللجنة نفسها أثناء جلسة رقابة الدولة التابعة للكنيست، وهذا يُعدّ أحد التفسيرات للتأخير الكبير والمُسوّدات الكثيرة التي صيغت حتى الآن. ومع أنه بالإمكان اقتراح زيادة نسبة التعويض الممنوح لمُدعي الأراضي البدو، إلا أن ثمة تراجعًا قد حصل عن مبدأ الاعتراف بغالبية القرى غير المعترف بها. وقد كُتب تقرير "برافر" التطبيقي بلغة ضبابية تترك حيزًا كبيرًا للمناورة أمام طاقم التطبيق ومكتب رئيس الحكومة. كما أنّ ضلوع مكتب رئيس الحكومة في المسألة والتشريع المقترح في نهاية التسويات، يشير إلى خطورة الموضوع من جهة الدولة كما يشير إلى تطبيق بالقوة.

بيابو جرافيا

عدالة (2010)، "بطلب من مكتب رئيس الحكومة: المجلس القطري للتخطيط والبناء يلغي قراره بالاعتراف بقريتين عربيتين في النقب"

http://adalah.org/PressReleases_full_arb.asp?ID=2406&category_id=151

الهزّيل، ع. (2002) "القرى غير المعترف بها في النقب: بين التخطيط المؤسساتي والتخطيط البديل"، مذكرة موقف عُرضت أمام المركز العربي للتخطيط البديل، لم يُنشر، بالعربية.

غولدبرغ، أ. (2008). تقرير اللجنة المعنية لاقتراح سياسة تسوية السكنى البدوية في النقب القدس: وزارة الإسكان.

دوخين، ت. (2010). السكان البدو خارج البلدات المعترف بها: توصيات باحث في الاعتراضات المقدمة على "تمام" 4/14/23 - الخارطة الهيكلية اللوائي الجزئية لمتروبولين بنر السبع. مقدم إلى اللجنة الفرعية للاعتراضات التابعة للجنة القطرية. وزارة الداخلية: القدس

المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها (2008). رد على تقرير اللجنة لتسوية سكنى البدو. رسالة بُعثت إلى رئيس الحكومة السيد إيهود أولمرط ووزير الداخلية، السيد منير شطريت ووزير البناء والإسكان، السيد زئيف بويم.

موهر، ي. (تموز 2010). شارع 40 محلية متنسبيه رامون 117.

سبيرسكي، ش. وحسون، ي. (2005). مواطنون شفافون، سياسة الحكومة تجاه البدو في النقب. تل أبيب: مركز أدفاه.

بورات، ح. (2000). خطوات دولة إسرائيل وبدائل اليسار لحل مسألة البدو في النقب، 1960-1953. بحوثات في بعث إسرائيل 10، 420-476.

برافر، أ. سيربوس، ل. (2006). البدو في النقب: سياسات، صعوبات وتوصيات، القدس: مجلس الأمن القومي.

تقرير برافر (2011)، نسخة 12- الفريق التنفيذي لتقرير غولدبرغ لاسكان البدو في النقب: مخطط أولي لإسكان البدو في النقب (لم يتم نشره حتى الآن).